المحاضرة الثامنة: مرحلة التسيير الذاتي

المؤسسة الجزائرية، بمعناها الاقتصادي الواسع، تمثل الركيزة الأساسية للنظام التنموي في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962، حيث مرت بمراحل تاريخية متعاقبة تعكس التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

نشأت هذه المؤسسة كرد فعل على التركة الاستعمارية، التي كانت تتسم بالسيطرة الفرنسية على أدوات الإنتاج والتجارة، مما دفع السلطات الوطنية إلى تبني استراتيجيات لاستعادة السيادة الاقتصادية من خلال التأميم والتسيير الذاتي في البداية، ثم الاشتراكية والتخطيط المركزي في السبعينيات.

أهمية دراسة تطورها تكمن أهمية تتبع مراحل تطور المؤسسة الجزائرية في كونها تعكس التوازن بين الدور التنظيمي للدولة والحاجة إلى كفاءة اقتصادية في سياق اعتماد كبير على المحروقات، مع مواجهة تحديات مثل الأزمات النفطية والمديونية والانتقال نحو اقتصاد السوق.

هذه المراحل تشمل التسيير الذاتي (1962–1969)، الشركات الوطنية الاشتراكية (1970–1980)، إعادة الهيكلة 1980، الإصلاحات الليبرالية 1990، وبروز القطاع الخاص مع الحوكمة (2000–اليوم)، حيث تحولت المؤسسة من أداة سياسية إلى كيان اقتصادي يسعى للتنافسية.

1.مرحلة التسيير الذاتي (1962–1970):

تمثل البداية الفعلية لاستعادة السيادة الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال، حيث ورثت البلاد آلاف المؤسسات الاستعمارية مفلسة أو معطلة بعد هروب المعمرين، مما دفع إلى تفعيل نظام يعتمد على العمال أنفسهم لإعادة تشغيل أدوات الإنتاج.

أُسست هذه المرحلة بموجب مرسوم 22 مارس 1962، الذي سمح بانتخاب لجان عمالية لتسيير الوحدات الاقتصادية مع بقاء الملكية للدولة، كرد فعل عفوي على الفراغ الاقتصادي. السياق التاريخي والإطار القانوني شهدت الجزائر في 1962 تركة استعمارية تتكون من 7000 مؤسسة صناعية وزراعية معطلة، مع غياب الكفاءات الإدارية بسبب مغادرة 1.3 مليون أوروبي، مما أدى إلى توقف 80% من الإنتاج الصناعي. اعتمد النظام على مبدأ "التسيير الذاتي" كحل تلقائي، مستوحى من تجارب يوغوسلافية، حيث ينتخب العمال هيئة إدارية تشرف على الإنتاج دون تدخل خارجي مباشر، مع دعم من اللجان الثورية المحلية. انتهت المرحلة فعليًا بعد أحداث ماي 1965، مع انتقال إلى الشركات الوطنية.

الخصائص الرئيسية والآليات: التي ميزت المرحلة بحماس العمال كـ"منتجين ومسيرين"، مع تركيز على استمرارية الإنتاج في قطاعات الزراعة، الصناعة الخفيفة، والنقل، لكنها افتقرت إلى إطار قانوني متكامل وخبرات فنية، مما جعلها عفوية وغير منظمة. شملت آليات انتخابية للجان (رئيس، نائب، أمين مالي)، مع رقابة من وزارة الإنتاج الصناعي، وهدفت إلى حماية الوظائف وصيانة المعدات، لكن عانت من ضعف التخطيط والرقابة المالية. الإنجازات والتحدياتساهمت في إعادة تشغيل 60% من المؤسسات خلال الأشهر الأولى، وصياغة وعي تنموي وطني، مع تأميم أولي للأراضي والمناجم، مما مهد لميثاق الثورة الاشتراكية. غير أنها واجهت تحديات كبيرة: غياب الكفاءات، اعتماد على طرق تقليدية، فساد جزئي، وتراجع الإنتاج بنسبة 30–50% بسبب نقص التمويل والتنسيق، مما أدى إلى عجز مالي متراكم واعتماد على المساعدات الخارجية. الانتقال والدروس المستفادةأدى فشل نسبي في الإنتاجية إلى إنهاء المرحلة بميثاق التسيير الاشتراكي (1971)، الذي أدخل هياكل مركزية وتخطيطًا شاملاً، مع الاعتراف بأهمية التسيير الذاتي كخطوة انتقالية لكنها غير كافية بدون دعم دولة قوي. تُعد هذه المرحلة درسًا في ضرورة التوازن بين المشاركة العمالية والكفاءة الإدارية، وهي أساس النموذج الاشتراكي اللاحق.